المستخلص

لقد قام المشرّع بدوراً مهماً في توفير حماية قانونية للأفراد في المجتمع ، و ذلك من خلال القانون الجزائي ، إذْ أن نصوص هذا القانون تُطبق على كل من يخالف أحكامه و يقوم بارتكاب جريمة أياً كان نوعها حينما تُشكّل اعتداءً على حياة الأفراد أو أموالهم أو أمنهم أو .... الخ و تُعكّر الهدوء و الطمأنينة في المجتمع ، و لذلك يُسأل الشخص عن أفعاله وفق القواعد التقليدية في المسؤولية الجزائية.

و على الرغم من أهمية الدور الذي يلعبهُ مشرّع القانون الجزائي في توفير حماية للفرد و المجتمع بعد ارتكاب الجريمة ، إلّا انه ينبغي توفير هذه الحماية للإنسان قبل أن يكون مجنى عليه بالفعل لتصرّف غير قانوني ، و هذه الحماية يمكن توفيرها من خلال نص التجريم الوقائي لبعض السلوكيات غير القانونية التي يترتّب عليها تعريض الناس للخطر و احتمال تحقق الضرر ، إذ يُعد هذا التجريم أساس السياسة الجنائية الوقائية التي يكون الهدف منها مواجهة الخطر قبل حدوث الضرر.

أن ما شهدتهُ التكنلوجيا من تقدمٍ ورقي وتطورٍ مع مرِ العُصورِ لهُ ايجابياتٍ وسلبياتٍ، ومنْ ايجابيات هذا التطور السرعة في التواصلِ و اختصارِ المسافاتِ وانتشارِ التعليم و دخول العالم في الثورةِ الصناعيةِ الثانية، و لكن الامر لا يخلو من سلبياتها لا حصرَ لها ايضاً، ومن اسوأ سلبياتِ هذا التقدم هو استغلالهُ بارتكاب جرائم و منها الجرائم المستحدثة فهى انماط من الجرائم التي لم يألفها المجتمع في السابق، من حيثِ اسلوبِ أركانها ونوعِ الجناة فيها وحجمها والتي يستعين المجرمون عند تنفيذِها من معطياتِ العلمِ الحديث ، منْ اجل تسهيل تنفيذِها واخفاءِ معالمها من خلال استخدام التقنيات العالية والمتجددة تباعاً في تنفيذ جرائم تقليدية كانت معروفةً

من قبل ، فالاستحداثِ عائد الى وسيلةِ واسلوب ارتكاب الجريمة، اذ أن جرائم غسل الأموال و جرائم الاتجار بالمخدرات عرفت منذ القدم الا أن المستحدثَ هو استخدام العلومِ و التقنياتِ الحديثة في التخطيطِ والتنفيذِ واخفاء معالمُ الجريمة.